المصادر المهددة في تنمية الوعي الأمني لدى المواطن وانعكاسه على الامن المجتمعي- دراسة تحليلية

يوسف صالح فرج أ.م.د. حاتم راشد علي

hatim.rashid@qu.edu.iq yousifalabodi.abojoud@gmail.com

وزارة التعليم العالي / جامعة القادسية / كلية الآداب /الدراسات العليا قسم الاجتماع

الخلاصة :

تتساءل الدراسة الحالية عن مؤشرات مصادر التهديد التي تشكل عوائق في تنمية الوعي الامني عند المواطن العراقي ولكي نقف عند هذه المصادر.

فإن السؤال المحوري هو: ماهي هذه المصادر المهددة؟ وما علاقتها بالوعي الامني لدى المواطن ثم كيف تنعكس هذه المصادر في التأثير سلبا على الامن المجتمعي في العراق؟ لذا فأن الدراسة تعتمد على التحليل المكتبي كمرجعية منهجية في معاينة أبرز مصادر التهديد كما جاءت في الدراسات السابقة قد خلُصت الدراسة الى جملة استنتاجات أبرزها:

إن مصادر التهديد مثل الشائعات والاختراق السيبراني، أبرز المصادر في ظل التطور الرقمي الهائل الذي يشهده العالم اليوم مما ينعكس على عادت التشكيل (الثقة – اللاثقة) بين المواطن ومؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية : المصادر المهددة، الوعي الأمني، المواطن .

Threatening sources in developing security awareness among citizens and its impact on societal security - an analytical study

Res. Youssef Saleh Farag Assist. Prof. Dr.Hatem Rashid Ali

Abstract:

The current study asks about indicators of threat's sources, which form obstacles to develop security awareness among Iraqi citizens in order to understand these sources.

The pivotal question here is: What are these threatened sources? What is its relationship with security awareness among citizens? and how are these sources reflected in negatively affecting societal security in Iraq? Therefore, the study relies on desk analysis as a methodological reference to examine the most prominent sources of threat, as stated in previous studies.

The study concluded with a number of conclusions, the most notable of which are:

Sources of threat, such as rumors and cyber hacking, are the most prominent sources in light of the massive digital development that the world is witnessing today, which is reflected in the habit of forming (trust - mistrust) between the citizen and state institutions.

Keywords: Threatening sources, developing security, societal

المقدمة:

جاءت ضرورة مواجهة العوامل المهددة للوعي الأمني، نتيجة لظروف التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، وتطور أساليب التهديد في ظل تطور الذكاء الاصطناعي والوسائل الرقمية المتنوعة، مما يلزم المعنيون وضع تدابير ازاء هذه المخاطر، ولا سيما الباحثين الاجتماعيين لامتلاكهم الادوات العلمية في كشف اسباب التهديد واثاره على البناء المجتمعي.

إنَّ مواجهة التهديدات الامنية وحماية الوعي الامني لدى المواطن العراقي، يتطلب دراية مسبقة بكيفية المواجهة، فضلاً عن ذلك يستلزم الاخذ بالتدابير الاحترازية من منطلق استباق التهديد، وتلك العلمية ليست مقتصرة على الاجهزة الامنية وانما هي تشاركية لحد كبير، بمعنى أن المستهدف من ضمان الامن وهو المواطن يتطلب إشراكة في رسم السياسات والخطط الامنية سواء من الباحثين او الاهالي، لذا فان الحذر الذي اشار اليه القرآن الكريم ورد بصيغة عامة تشاركية كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أمنوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١].

أولاً: مشكلة الدراسة والتساؤلات

يتشكل الوعي بالقضايا الأمنية ومخاطر الجريمة بداية من العلم بالعواقب المترتبة عليها ومخاطرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفردية، وهو ما يؤدي إلى الوقاية من الجريمة وعدم الوقوع فيها. كما أن الوعي الذاتي الذي يتشكل داخل الفرد يمثل واقياً له يحميه من الوقوع في الجريمة، وعليه فكلما زاد الوعي الأمني كلما قلت الجريمة داخل المجتمع.

ورغم أن مفهوم الوعي الأمني أصبح مفهوماً تربوياً دولياً شائعاً، وانتشر في كثير من دول العالم المختلفة، بهدف الاستفادة من تنميته لدى الشباب في تعزيز الأمن وإعداد مورد بشري قادر علي حماية نفسه وتحصينها محافظاً على وطنه وأمنه وسلامته إلا أن واقع الوعي الأمني ما زال في حاجة إلى مزيد من الاهتمام بالوعي الأمني وبذل مزيد من الجهد لتنميته لدى الشباب، بهدف حمايتهم من الوقوع ضحايا الجهل بالقضايا الأمنية وليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع ويقوموا بدورهم في حمايته، والحفاظ عليه. وفي ضوء ما سبق تتضح وتتحدد تساؤلات الدراسة بماهي هذه المصادر المهددة؟ وما علاقتها بالوعي الامني لدى المواطن ثم كيف تنعكس هذه المصادر في التأثير سلبا على الامن المجتمعي في العراق.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من النقاط التالية:

١. تتناول الدراسة الحالية أحد الموضوعات المهمة وهو الوعي الأمني وما يحققه من وقاية وحماية من الوقوع فريسة للجريمة أو التطرف الفكري.

٢. تحدد الدراسة المعوقات والمشكلات التي تعوق تنمية الوعي الأمني.

٣. قد تسهم في توجيه نظر القائمين على منظومة التعليم والاعلام نحو الاهتمام بحاجات الافراد وحمايتهم من الوقوع في الجرائم بمختلف أنواعها من خلال تنمية الوعي الأمن الأمني لديهم.

ثانيا: مفاهيم الدراسة

١. الوعي الأمني: –

تتعدد الاتجاهات في تحديد معنى الوعي الأمني فيذهب البعض إلى أن الوعي الأمني يتحقق بإدراك المخاطبين بالمبادئ والأحكام الأمنية وما يترتب عليه من ممارسه للقواعد الأمنية ويذهب البعض الآخر إلى أنه يتعلق بالجانب الوجداني لدى الفرد والمتمثل في الشعور بالخطر والرغبة في الشعور بالأمان.

ورد في المعجم الوسطي تعريف للوعي الأمني على انه (الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك وشعور الكائن الحي بما في نفسه وما يحيط به) (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤: ١٠٤٤-١٠٤٥)

وفي معجم اللغة العربية يعرف أحمد مختار الوعى بأنه (الشعور واليقظة وتمييز أو إدراك عن طريق الحواس أو الملكة العقلية ووعى الشخص الأمر أي أدركه على حقيقته ووعى الشخص حديثاً أي حفظه وقبله وفهمه وتدبره ومنه قوله تعالى (وتعيها أذن واعية ووعى فلان أي نصحه وحمله على إدراك الموضوع) (موسى، ٢٠٠٥،ص٩٢)

ويرى أشرف طه ومحمد رفعت أن الوعى الأمني (مصطلح مستمد من علم النفس ويعنى إحدى العمليات الذهنية التي تعطى الإنسان القدرة على التبصر بالمعلومات الأمنية ومعرفة نتائج ما يقدم عليه من أفعال إرادية والبحث المستمر حول ما لا يعرفه من هذه النتائج حتى يصل إلى تحديده وذلك عن طريق ربط ما

تعلمه في الماضي بوقائع الحاضر ويمد من خلال ذلك نظرة إلى المستقبل فيحوز بذلك على التنبؤ التقريبي بالأمور) (ابراهيم ٢٠٠٣،ص٥)

ويعني هذا التعريف أن: -

١- الوعي عملية ذهنية يمكن تنميتها

٢- أن الوعي الأمني يساعد الإنسان على التبصر بسلوكه ويؤثر في إتجاهاته مما يحميه بشكل كبير من الوقوع تحت طائلة القانون كما يحميه من الوقوع في مشكلات تتعلق بأمنه الشخصي وأمن المجتمع.

٣- أن وعى الفرد يرتبط بما يستمده من خلال خبراته الشخصية وخبرات الآخرين من حوله.

ويعرفه تركى الجلعود بأنه عملية تستهدف نشر المعارف والحقائق بقصد تغيير أو تعديل أو تثبيت إتجاهات الفرد أو الجماعة نحو حدث من الأحداث أو ظاهرة من الظواهر ومن ثم مساعدتهم على التفاعل معها بموضوعية وفي نفس الوقت تقوم بتوجيههم الى انسب اساليب الوقاية من التحديات.

٢. الأمن المجتمعي:

هناك من يعرِّف الأمن المجتمعي من جانب نفسي، حيث يراه كـ "إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار، وعدم وجود ظواهر اجتماعية تتعارض مع قيم المجتمع ومبادئه العليا" (الشقحاء،ص٦٢) ،. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الأمن المجتمعي حالة تنشأ من الانتماء وتعتمد على الاستقرار وتستمد قوتها من النظام. وبمعنى آخر، يفترض وجود تنظيم جماعي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتميز بالثبات والاستقرار، ويحدد مواقع أعضائه وحقوقهم وواجباتهم، وذلك يساعد على توجيه سلوكيات أعضاء التنظيم في التفاعلات المختلفة. وبالتالي، يُعد الأمن المجتمعي مفهومًا تجريديًا يتمحور حول غياب الظواهر السلبية التي تهدد الأمن المجتمعي، ويتطلب أيضًا مساهمة بنَّاءة مسؤولية ثقافية واقتصادية وصحية وسياسية وجنائية من قِبَل الحكومات لتحقيق الرعاية والأمن والأمان والرفاهية للمواطنين (المراياتي،١٩٩٧،ص١١)

وهناك بعض الباحثين، مثل مصطفى العوجي، الذي يتبنى النظرة التكاملية في تعريف الأمن المجتمعي. يرون أن "الأمن المجتمعي في مفهومه العام يشمل جوانب الحياة الشاملة التي تهم الإنسان المعاصر". فهو يشمل الركيزة الأساسية للاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن. بالإضافة إلى ذلك، يغطي الأمن المجتمعي توفير الخدمات الأساسية للإنسان حتى لا يشعر بالحاجة والعوز، ويتضمن الخدمات التعليمية

والثقافية والرعاية الاجتماعية والتأمينات في حالة البطالة أو التوقف عن العمل. كما يهدف إلى ضمان الرفاهية الشخصية وبالتالي الحد من الجريمة والانحرافات." (العوجي،١٩٨٣،ص٧١)، ويتفق معه في هذه النظرة الشاملة الباحث نبيل اسكندر، الذي يعرِّف الأمن المجتمعي بأنه "جميع الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية وغيرها، التي تهدف إلى توفير ضمانات شاملة لكل فرد في المجتمع للحصول على الرعاية اللازمة وتوفير فرص تحقيق أقصى قدر من قدراته واستعمال قواه، وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية". ومن وجهة نظر تنموية، يرون أن الأمن المجتمعي هو "الأساس الذي يقوم عليه التقدم ويعتمده التنمية والتطور من أجل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة"." (هاشم،٢٠٠٠ ، ص٢٥)

ومن وجهة نظر إسلامية، هناك أولئك الذين يسعون لتوضيح معنى الأمن المجتمعي، حيث يرون أن الأمن المجتمعي في القرآن الكريم يعبر عن "سكينة النفوس وزوال الخوف في المجتمع البشري، الذي ينشأ عن روابط الأخوة الإيمانية دون أن يكون للأعراق أو الألوان أو اللغات أي تأثير". بينما يروي آخرون أن الأمن المجتمعي هو "حاجة أساسية يطمح إليها القلوب، ومصلحة وطنية حيوية تسعى إليها الدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها، وتخصص خطط وبرامج شاملة للتنمية". وهو هدف نبيل يسعى منظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات الخيرية التعليمية والاجتماعية لتحقيقه، كما يشكل مجالًا خصبًا للدراسات الاجتماعية المتخصصة. فالجميع يتطلع إلى مجتمع آمن من الآفات التي تهدد استقراره، مثل الجهل والفقر والمرض وتعاطي المخدرات والجرائم والانحراف السلوكي. (التركي،٢٠٠٨ ، ص٢٩) ،ويصف هاشم الزهراني الأمن المجتمعي بأنه "حفظ أمن الأمة كوحدة واحدة، من خلال تحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، وهي تتجلى في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية. يتم ذلك من خلال حماية نظمها ومؤسساتها، والحفاظ على مواردها وإنجازاتها. ويشدد الإسلام على رفض أي دعوة تهدف إلى الانقسام أو إثارة الفتنة، ويعتبرها دعوة مشبوهة وملتوية." (الزهراني،٢٠٠٤ ، ص٢١) ويعبّر محمد عمارة عن الأمن المجتمعي قائلاً: "تتعمق مفهوم الأمن المجتمعي في جميع جوانب حياة الإنسان، فالجانب الاجتماعي يشير إلى السلوك والمواقف تجاه الآخرين، ويتضمن العلاقات التي تتشابك بين الأفراد وتؤثر فيهم بشكل متبادل... إن الأمن المجتمعي يُعَدُّ الطمأنينة التي تحرم الإنسان من الخوف والهلع، سواء كان فردًا أو جماعة، في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وحتى في الحياة الآخروية والى ما بعد هذه الدنيا". (عمارة،١٩٩٨ ، ص١٣)

ثالثا، المصادر المهددة في تنمية الوعي الأمني

١. الشائعات

تعتبر "الشائعة" لغةً منتشرة تشير إلى الأخبار المنتشرة، حيث تأتي من كلمة "شائع" التي تعني الخبر المنتشر، ويُطلق على الشخص الذي يروج للأخبار المنتشرة اسم "شياع" (لسان العرب،١٩٩٧ ، ص٣٩٤) ، وهو الشخص الذي ينشر الأخبار دون أن يكتمها. ويبدو أن المعنى اللغوي يتقارب مع المصطلح العلمي، حيث تعني الشائعة ترويج خبر مختلق لا أساس له في الواقع، أو تضخيم وتشويه خبر يحتوي على جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر صحيح، أو تفسير خبر صحيح بأسلوب يتعارض مع الواقع والحقيقة. ويتم ذلك بهدف التأثير النفسي على الرأي العام على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي، أو القومي، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو حتى على المستوى العالمي بشكل عام (اكحيل،٢٠١٥،ص٢٢)

تُعَدُّ الشائعة مشكلةً خطيرةً في المجتمعات التي تنتشر فيها، حيث تؤدي إلى تراجع مستوى الثقة في الهيكل الأمني للمجتمع. تُنشئ الشائعة حواجز تعترض الحقائق وتخفيها، مما يُحدث غموضًا والتباسًا يتعذّر فيه تحديد مصدر الخبر الصحيح. وهذا يُخلق بيئةً مضطربةً للأفراد ويؤثر على مصداقية الرأي العام، ويفتح المجال لانتشار الأكاذيب والأخبار المشوهة التي تستند إلى خطط مشبوهة، وتنشر طاقات سلبية في المجتمع. وهذا يؤدي إلى انتشار الأمراض الاجتماعية، ويزداد الفساد، وتسود الفوضى وتنتشر الجريمة، مما يتسبب في آثار سلبية كبيرة على البلد بأكمله ويشكل تهديدًا على أركانه الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وحتى حركته السياسية الداخلية والخارجية. فالشائعة تُعدُّ الوسيلة الرئيسية لتفكيك العلاقات الاجتماعية وتدمير الأسر، وزرع بذور الفتن وخلق الاضطرابات بين المجتمعات. وبالتالي، تُعَدُّ الشائعة السبب الرئيسي لانتشار الاضطرابات النفسية التي يعاني منها عدد كبير من الأفراد في المجتمعات التي تتأثر بها (اكحيل،٢٠١٥،ص٢٢)

تمثل الشائعات احدى الظواهر الخطيرة، بل أخطر وسائل الطابور الخامس، وفي الوقت الذي اصبحت فيه وسائل التواصل الاجتماعي احدى الأدوات المهمة فيما يطلق عليه اسم الإعلام الاجتماعي او الإعلام البديل لما يقوم به من دور متعدد الأبعاد والمستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، لذا تعد احدى مصادر تهديد الأمن في الدول والمجتمعات، في ظل لجوء الجماعات المتطرفة وقسم من مخابرات الدول الاجنبية الى توظيفها من خلال نشر الأكاذيب، مثلما يحدث داخل سوق المال على سبيل المثال، إذ تؤدي الرسائل المرسلة

عن طريق الوسائل الإلكترونية والهواتف المحمولة الى حدوث انهيار او على الأقل تراجع كبير في إداء البورصات او انهيار اسهم شركات بعينها (إبراهيم،٢٠١٩ ، ص٣)

ويرى جوردن البورت (Gordon Allport) (أشرف،٢٠١٥ ، ص٣٣) أن الاشاعة هي: "كل قضية أو عبارة أو موضوع قابل للتصديق يتم تناقله من شخص إلى آخر بالكلمة المنطوقة"، وهي تعد من أخطر أساليب الحرب النفسية لأنها تتسلل بطريقة أشبه بالسحر وسط الجماهير دون معرفة مصدرها على الارجح، وما يعطيها صورة الخبر الصادق أنها تخضع لقانون المحاكاة والتقليد الذي اشار اليه عالم الاجتماع الشهير(فلفريدو باريتو) اذ ضحاياها يسمعونها من أصدقائهم، بل إنهم يروجون للإشاعة دون علم وقصد، ويمكن تلخيص أهداف الشائعات على النحو الآتي:

- التأثير على معنويات المستهدف وتفتيت قواه العامة للوصول به إلى الإرهاب النفسي.
- تستخدم للتمويه والتعمية كستار حاجب لإخفاء حقيقة معينة.
- ترويج أنباء كاذبة وأخبار مشكوك في صحتها لأجل إضعاف الروح المعنوية وتراجع مستوى الثقة بين المواطن والمؤسسة الامنية.
- اضعاف معنويات الجبهتين العسكرية والمدنية كما في حالة شيوع خطر الجماعات المتطرفة سيما الطائفية منها (الحارثي،٢٠٠٥ ، ص٢٨)

وأوضحت بعض الدراسات في هذا السياق، دور شبكات التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات، فهي تأخذ اشكالاً وانواعاً متعددة ترتبط بطبيعة الظروف والمواقف التي تظهر فيها، وعادة تكون موجهة الى افراد ورموز مجتمعية او جماعات او حركات او تنظيمات او مجتمعات ترتبط بعوامل معينة مثل: العرق او الدين او حتى قضية معينة، كما أن انتشارها يؤدي الى ارباك الرأي العام وخلق حالة من الفوضى وفي ذات السياق اوضحت الدراسة، ان الحد من تأثيرها على الأمن المجتمعي يتطلب التوعية الإعلامية بمختلف مستوياتها، يليها تفعيل دور المؤسسات التعليمية والجامعات في توضيح آثار الشائعات (السويدي،٢٠٢٢ ، ص٤٩٢)

٢. الاختراق السيبراني

يشكل الاختراق السيبراني، صفة مرتبطة بتقنية المعلومات والحواسيب، وتعني فضاء الانترنيت او العالم الافتراضي، يتكون الأمن السيبراني من مجموعة من المهام التي تشمل تجميع وسائل وسياسات وإجراءات أمنية،

وتوجيهات ومبادئ توجيهية، ومقاربات لإدارة المخاطر، وتدريبات وممارسات وتقنيات يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية ومؤسساتها. وهو مجموعة الادوات والسياسات والمفاهيم الأمنية والمبادئ التوجيهية والسبل التكنولوجية التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية (فوزي،٢٠١٩ ، ص١٠٣)

عرّف المعهد الوطني للمعايير والتقنية في الولايات المتحدة الأمن السيبراني بأنه: النشاط أو العملية او القدرة او الحالة التي يتم بموجبها حماية نظم المعلومات والاتصالات والمعلومات الواردة اليها والدفاع عنها ضد الضرر او الاستخدام او التعديل غير المصرح به او الاستغلال، وعرف كذلك بأنه تقنيات عمليات مصممة لحماية الحواسيب واجزاءها وبياناتها من الوصول غير المصرح به، ومن نقاط الضعف التي يتم يدبرها مجرمي الانترنت والجماعات الارهابية والمتسللين (الشمري،٢٠١٩ ، ص١٥٦)

يعد الأمن السيبراني في الوقت الراهن، أكثر المسائل أهمية في حياتنا اليومية وذلك لعلاقته المباشرة بجميع مجالات المجتمع من سياسة واقتصاد وأمن وثقافة، وتعتمد عليه معظم الدول في العالم في مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، سيما في بنيتها التحتية، لذا مجتمعات العالم ملزمة بحكم التطور الرقمي الهائل، الاهتمام بالأمن السيبراني، كي يتم تلافي الخلل الذي يصيب المؤسسات الامنية، ومن الجدير بالذكر ان الحرب السيبرانية تمثل الجيل الخامس من التطور المعاصر للحروب وأكثرها خطورة بحكم الاضرار الكبيرة التي تخلفها في البنية التحتية في أي دولة وما يترتب على ذلك من مساس مباشر لحياة المواطنين في مجتمعها (الشمري،٢٠١٩ ، ص١٤٩)

تشمل المخاطر السيبرانية احتمال وجود تهديدات وضعف داخل الفضاء الإلكتروني للبلد، مما يعرض أمن وسلامة نظم المعلومات والبنية التحتية المعلوماتية الأساسية للخطر. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن استغلال تلك التهديدات الثغرات الحالية الموجودة بطرق تؤثر على سلامة وأمان نظام المعلومات وشبكات المعلومات والبنية التحتية للشبكات (ابتهاج ، د.ت ، ص١٤٠)

تعتمد الشركات والأفراد المستهلكون على تكنولوجيا المعلومات المبنية على توجيه البيانات للاتصالات، بالإضافة إلى استخدام المرافق الإنتاجية والبنية التحتية الحيوية لتكنولوجيا التشغيل التي تتحكم في عمليات الإنتاج المحددة. في الماضي، كانت تكنولوجيا التشغيل غير مرتبطة بشكل وثيق بتكنولوجيا المعلومات. بدأ المجالان بالتقارب منذ نهاية القرن العشرين فأصبحت برمجيات واجهزة التكنولوجيا التشغيلية توصل بشبكات اوسع نطاقاً، ويثير هذا التطور اشكالية كبيرة لقلة الوعي بالأمن السيبراني في مجال التكنولوجيا التشغيلية

الخاصة بالإنتاج الصناعي والبنية الحساسة وكذلك الصناعة النووية التي كانت تتبع في السابق منهجاً متحفظا، وتحافظ على انظمة تحكمها معزولة (بيكو،٢٠٢٣ ، ص٢٤)

ويعد اولريتش بيك Uilrich Beck، استاذ علم الاجتماع الألماني أول من وضع قضية المخاطرة في قائمة الموضوعات الملحة للعلم الاجتماعي المعاصر من خلال ابتكار مقاربة المخاطرة (Risk Theory). ويوضح اولريتش بيك ان التقدم الهائل للصناعات، لم يكن ذات نتائج تقدمية فحسب، انما أحال حياتنا، الى قلق وخوف يتملكانا كلما أحسسنا بخطورة التلوث ومضاعفات ذلك، عندئذ لا يصح الحديث فقط عن مجتمع (طبقات) وصراعات اجتماعية فحسب، بل الحديث يصح أيضا حول مجتمع تتوزع فيه ومن خلاله أشكالا من المخاطر التي تهدد وجودنا، وهذا ما نفهمه على الأقل من إشارات (بيك) الى مخاطر التلوث ومخاطر البيئة بذاتها ولذاتها. اللافت للمعنى الذي أعطاه أولريش بيك لمفهوم المخاطر يتعدى الفهم السوسيولوجي القريب أو الملاحظ، اذ أُعتيد على فهم المعطيات ضمن ظروفها الاجتماعية، لكن بيك يعبر ذلك المعنى، ليوصلنا الى معنى يتجاوز الحاضر، وينذر بتحديات المستقبل(حاتم ، ٢٠٢٣ ، ص١٤) ، ومن هنا تم وضع اهداف الأمن السيبراني وهي:

- حماية أمن واقتصاد الوطن من مخاطر الهجمات الالكترونية.
- حماية الافراد من المخاطر الالكترونية.
- زيادة الوعي لدى كافة شرائح المجتمع بمهددات الأمن الالكتروني، إذ يمكن ان يؤدي هجوم سيبراني الى الاضرار بالبنى الحيوية مثل محطات الطاقة والمستشفيات وشركات الخدمات المالية (سبيه،٢٠٢٣،ص١٦)

وعليه فإنّ الدول اليوم تسارع في تأمين مؤسساتها عبر انشاء منظومات الكترونية متخصصة في حماية امنها القومي، وتبني استراتيجية وطنية يراعى فيها التوازن بين متطلبات الأمن الأساسية وبين احترام خصوصية المواطنين وطبيعة الثقافة السائدة في البلد، فضلا عن ذلك تتضمن هذه الاستراتيجية بعد شمولي لا يقتصر على الحكومة فحسب، بل ان يتم اشراك جميع اصحاب المصلحة من حكومة وقضاء واجهزة أمنية ومسؤولين واشراك كافة القطاعات سيما القطاعين العام والخاص، ومزودي خدمة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، ومن اجل ضمان نجاح مثل هذه الاستراتيجية الوطنية ينبغي تأمين أعلى مستوى من التأييد والدعم الرسمي الحكومي مادياً ومعنوياً، وتشكيل هيأة مختصة بالتنسيق مع اصحاب المصلحة لتنفيذ اهداف استراتيجية على جميع المديات من

اجل التصدي لمثل تلك المخاطر، فضلا عن وضع تدابير من قبيل خطة طوارئ لإدارة ازمات الأمن السيبراني في حال تعرض البلد لهذا النوع من المخاطر، وتعزيز تبادل المعلومات بين القطاعين الحكومي والخاص وتدريب كوادر مختصة لإدارة مثل تلك الازمات ووضع قوانين واضحة تحد من الانشطة السيبرانية(الشمري،٢٠١٩ ، ص١٥٦)

٣. تهديد أمن الدولة وانعكاسه على الوعي الامني

يعد مفهوم التهديد الأمني(Security Threats)، أكثر المفاهيم ارتباطاً بالأمن بسبب التأثير العلائقي بينهما، ويبدو أي محاولة تفسيرية للأمن تستوجب الحديث عن التهديدات من حيث طبيعتها ومصادرها، وقد صيغت عدة تعاريف للتهديدات الأمنية أبرزها: انها التعبير بشكل ما عن النية بالإيذاء او التدمير او المعاقبة، وهو مؤشر عن الخطر الوشيك او الضرر والشر، او هو احتمال وقوع حدث سيء له عواقب وخيمة، وقيل ان تهديد مؤسسات الدولة من خلال استخدام دولة اخرى في صراع ايديولوجي او لقوتها المادية قد يصل حد الاعلان عن الحرب (ابو دوح،٢٠٢٢ ، ص١)

يعتبر التهديد الأمني عملًا أو فعلًا أو سلسلة من الأحداث تؤدي بشكل كبير، على فترة زمنية قصيرة نسبيًا، إلى التأثير سلبًا على نوعية حياة مواطني الدولة أو يسهم بشكل كبير في تقييد الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة الدولة، والهيئات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية (أشخاص، مجموعات، وشركات) داخل الدولة (قنصوة وآخرون، ٢٠٢٣ ، ص٤٠٢)

ثمة تحول مفاهيمي في التهديد الامني، اذ تغيّر من المفهوم الأمني الصلب (security Hard)، اي التهديدات المباشرة العسكرية المفهوم الأمني الناعم (Security Soft)، اي تهديدات غير مباشرة وغير عسكرية، بعد ان دخلت مفاهيم جديدة مثل الأمن الدولي والأمن الاقليمي والأمن المحلي والأمن الفردي (العامري، ٢٠٢٢ ، ص٣٢٩) ، كما تغيرت التهديدات الأمنية في مفاهيمها التقليدية وغير التقليدية، من قبيل:

التهديدات التقليدية التي سادت في القرن العشرين والتي يمكن حصرها في المستويات التالية:

- التهديد السياسي: متمثلا في الصراع ثنائي القطبية وحروب بالوكالة وسياسة الردع، كما تحددت من خلال تبني والانحياز للمعسكر الاشتراكي او المعسكر الرأسمالي.

- التهديد العسكري: يتضمن استخدام او التلويح باستخدام القوة مثل الاسلحة التقليدية او حتى النووية، أو المناورات بقصد إبراز القوة وتخويف الخصم وحشد الجيوش على الحدود أو التهديد بشن الحرب بقصد إرغام الخصم على الانصياع للأوامر.

- التهديد الاقتصادي: يتضمن فرض الإخضاع بالوسائل التقليدية مثل الحصار الاقتصادي و حضر المساعدات الاقتصادية و فرض غرامات او عقوبات مالية على افراد او شركات عاملة داخل الدولة، و تلجأ الدول لهذه الطريقة في حال فشلت المفاوضات بين الطرفين (عبد الرحمان،٢٠٢٢ ، ص٢٤)

ومع نهاية الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن العشرين، برزت تهديدات جديدة، ابرزها: الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والقرصنة وتجارة البشر وتزايد النمو الديموغرافي والجريمة المنظمة و العابرة للحدود وتجارة السلاح وأسلحة الدمار الشامل وتجارة المخدرات وغسيل الأموال وتهريب السلع و الآثار والتهديدات السيبرانية و التجسس الإلكتروني، مع ظهور نمط مختلف يتعلق بالتهديدات البيئية مثل الاحتباس الحراري وارتفاع حرارة الأرض ناهيك عن التلوث البيئي و انبعاث الغازات الدفيئة و التغير المناخي و التصحر الجفاف والأزمات الغذائية إضافة إلى التهديدات الصحية كانتشار الأوبئة(عبد الرحمان،٢٠٢٢ ، ص٢٤)

ويبدو في الحالة العراقية، أن ابعاد الظاهرة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في العراق معقدة، ومصادرها داخلية وخارجية معقدة هي الاخرى، مما يستلزم إدراك طبيعة العلاقة بين الأمن ومصادر التهديد الداخلية او الخارجية، كونها تحمل علاقة تأثير متبادل، ومن ثم فان أية محاولة لبسط الأمن لابُد ان تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة الى اتخاذ إجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، ومن الضروري أن تكون تلك الإجراءات متوافقة مع التحديات الفعلية والمحتملة وهي من قبيل (عبد الرحمان،٢٠٢٢ ، ص٢٤)

أولاً. الوسائل الداخلية:

- ان تقوم بإيجاد تنمية توعوية شاملة تحقق التماسك السياسي.

- اتباع سياسات اقتصادية وخطط تنمية تساعد في تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذاتي للتخلص من التبعية الاقتصادية.

- العمل على زيادة التماسك الاجتماعي عن طريق سياسات اندماج الأقليات والطوائف والطبقات والمحافظة على مبادئ المجتمع وقيمه وتراثه الوطني والديني.

ثانياً. الوسائل الخارجية:

- صياغة السياسة الخارجية بما يضمن ارتباط البلاد بالأمن الاقليمي والدولي والعالمي.
- صنع القرار في السياسة الخارجية.
- تنفيذ السياسة الخارجية وتعد اهم نقطه لأنها مرتبطة بحماية الامن القومي الخارجي بالطرق الدبلوماسية والعسكرية، فضلا عن الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية العلمية (حاتم علوان،٢٠١٣ ، ص٧١)

٤. اللاثقة بين المواطن والمؤسسات الامنية وانعكاسه على الامن المجتمعي

يرى الباحث ان العلاقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية تميزت بعدم الثقة على مدى عقود، بسبب تهميش الفرد وعدم إشراكه في العملية السياسية وابعاده عن رسم مستقبل بلاده، إذ لا يخفى على المواطن العراقي سياسات النظام السابق التي تميزت بالاضطهاد الفكري والجسدي مما وَلَّد حالة سلبية تجاه المؤسسات الأمنية عند المواطن.

بالمثل، تتميز المرحلة الراهنة بوجود التنظيمات المسلحة والحركات المتطرفة ما جعل اصوات المواطنين تتعالى بالدعوة لبناء دولة قوية تستطيع فرض القانون، لإدراكهم ضعف الدولة وعدم قدرتها على فرض سلطتها على تلك المليشيات والحركات المتطرفة المسبب الاكبر للروح الانهزامية التي سيطرت على المواطن.

كما يرى الباحث ان المشكلة أكثر تعقيدا من مجرد إطار يحدد طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة لعدم وجود العقلية التي تحترم تلك العلاقة أو التربة السليمة التي تحتضنه، ونظراً لأن مشكلتنا تكمن في البناء الاجتماعي، وهي ليست رهينة بأزمة اجتماعية أو سياسية عابرة، فينبغي تأسيس علاقة تسودها الثقة بين المواطن والدولة، من خلال إدراك الساسة في البلد أن الدولة الحقيقية هي التي تبني هيبتها على حب الشعب، وعلى المواطن ان يفهم ان كرامته وهيبته من كرامة وطنه ولا يمكن للاثنين أن يفترقا.

تعتبر الثقة السياسية علاقة تفاعلية وبناء تنظيمياً معقداً بين أطراف متعددة، وتنشأ نتيجة الحاجة الملحة للتعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق أهداف مشتركة. تتطلب هذه العلاقة الاعتماد المتبادل والثقة فيما

بينهما. تُصف الثقة بأنها الاعتماد والاعتمادية في قدرة الجماهير على المشاركة والمساهمة في الشؤون العامة. أما انعدام الثقة، فهو حالة عدم الثقة والعداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام. يعكس ذلك حالة الاستياء العام من النظام نتيجة فشل الحكومة في تلبية احتياجات المواطن، مما يؤدي إلى تآكل شرعيتها السياسية (مفتن،٢٠٢٠،ص١٠)

في ذات السياق، ادت ظاهرة الفساد السياسي بسبب عدم خضوع السلطات السياسية والادارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة، او بسبب جهل المواطن وخوفه وضعف العمل الجماعي الى انهيار المنظومة الاخلاقية واستخفاف افراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية (محمد،٢٠١٣ ، ص٤)

بالمقابل، وبعد تعرض العراق الى هجمات الدو اعش الإرهابية، وبعد الانتصارات التي حققها في البداية مما اضفى عليه هالة من القوة والحصانة سيما بعد الهزيمة التي لحقت بالقوات العراقية المدعومة من الغرب، حقق تنظيم داعش الارهابي أكثر مما حققته أي حركة اخرى، ومن خلال سيطرتها على الاراضي تمكن داعش من اكتساب مظهر حكومة عاملة تمولها عائدات النفط والثروات الأخرى التي استولى عليها التنظيم (مكتب الأمم المتحدة ، ٢٠٢١ ، ص١١)

وبناءً على ذلك، توصلت منظمات المجتمع المدني والجهات الأمنية الفاعلة إلى اتفاق بضرورة أن يتمتع عمل الشرطة بثقة المجتمع، وذلك لمنع التطرف العنيف والعنف المرتبط به. كما يمكن للشرطة أن تعزز قدرة الجمهور على مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة وخطابها، والتي غالباً ما تستغل المظالم والقمع والفساد الذي يتعرض لهما من جانب الجهات الأمنية الفاعلة، بهدف جمع التأييد ضدها. ومع ذلك، لا يمكن فرض الشرطة المجتمعية الفعالة أو تطويرها ببساطة كاستراتيجية أو تكتيك لمنع التطرف العنيف. بل هي روح يتعين غرسها في ثقافة الجهات الأمنية الفاعلة وممارستها، بهدف سد الفجوة بينها وبين الناس والمجتمعات المحلية التي تلتزم بحمايتها وخدمتها (هولمز ، ٢٠١٧ ، ص١٨)

اما اهم الآليات والإجراءات التي يمكن ان تستخدمها العلاقات العامة في تكوين صورة ذهنية ايجابية عن المؤسسة الأمنية لدى المواطن: إجراء بحوث ودارسات علمية عن المؤسسة الأمنية من اجل اكتشاف اتجاهات الجماهير تجاه المؤسسة الأمنية واعتقادهم بشأنها ودرجة تفهمهم بشأنها، وتعيين عدد من الكفاءات المتخصصة من ذات الخبرات الابداعية في مجال العلاقات العامة، وان تكون جهود العلاقات العامة في المؤسسة الأمنية أفعالا وليست ردود افعال، واخيراً اهتمام هيئة العلاقات العامة برجل الأمن وتثقيف رجال الأمن

على مفهوم المواطنة والحرص على تنمية ثقافة الحوار في نفوسهم وزياد تقبلهم للآخر، وتعريفهم بحقوق الانسان وحدودها الوطنية والحضرية (مزبان،٢٠١٩ ، ص٢٥٠)

بالمحصلة يجد الباحث ان هناك ايديولوجيات تجاوزت حدود الوطن افرغت الوطنية من محتواها وساعدت على اضعاف الحس الامني عند المواطن وفرضت الكثير من السلوكيات الغريبة والشاذة فوجدت لها ملجأً وملاذا في بلدنا العزيز سيما مع غياب الحس الوطني عند المواطن، فأصبح من الضروري اعادة المواطن الى حظيرة الوطن.

ويقترح الباحث ان تقوم الدولة بحملة توعوية شاملة لتعليم الابجديات التي تساعد في ترسيخ المواطنة وتعريف مفهوم الحكومة وجميع المفاهيم الاخرى حتى يألف مواطننا التعامل معها، يصاحب هذا العمل الاهتمام الجديَ بتفعيل الانشطة الاقتصادية المعطلة واعادة اعمار البلاد التي خربتها الحروب والعولمة واجتثاث الفساد الاداري الذي ساعد في تخريب المواطن واعادة بناء المؤسسة الامنية وفق قاعدة الكفاءة والخبرة الوطنية.

رابعاً: الاستنتاجات:

خرجت الدراسة الحالية بجملة استنتاجات مهمة نأتي على ذكرها تباعاً:

١. اظهرت الدراسة جملة مصادر مهددة للوعي الامني لدى المواطن كان في مقدمتها مصادر ذات طبيعة (رقمية) أي انها نتاج التطور التكنولوجي الذي يقدم نفسه في صيغ متنوعة مثل: الصفحات الوهمية في مواقع التواصل الاجتماعي والاختراق (التهكير) لصفحات المواطنين فضلاً عن نشر العقائد المتطرفة في مواقع التواصل الاجتماعي.

٢. اظهرت الدراسة دور الشائعات المنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل وعي مشوش مغلوط لدى المواطن جراء عدم موازاة هذا الحجم من الشائعات مما يعني اعادة النظر في المرجعية الفنية والتقنية للأجهزة الامنية.

٣. اظهرت الدراسة دور الاختراق السيبراني للمعلومات الامنية لدى المؤسسات الامنية في تشكيل وعي مشوش ايضاً لدى المواطن وعلاقته في الشك المتولد لدى المواطن في قدرة الاجهزة الامنية على تأمين الامن المجتمعي في العراق.

٤. اظهرت الدراسة ان تهديد أمن الدولة ينعكس سلباً على بناء صور الثقة بين المواطن والاجهزة الامنية مما يعيق تنمية الوعي الامني ومن ثم الحفاظ على الامن المجتمعي في العراق.

خامسا: قائمة المراجع والمصادر

١. فيلفريدو باريتو عالم اقتصاد واجتماع ولد في مدينة باريس فرنسا سنة (١٨٤٨) وتوفي سنة (١٩٢٣).

٢. ابتهاج اسماعيل يعقوب وآخرون، مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية في سوق العراق للأوراق المالية وفق المتطلبات الدولية، دراسة اختبارية، المجلد ٩، العدد١، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.

٣. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧.

٤. أحمد المراياتي، العنف: أسبابه وخلفياته النفسية والاجتماعية، ١٩٩٧م.

٥. احمد سمير حسن موسى ٢٠٠٥، الدور الامني في مواجهة العنف الساسي، كلية الدراسات العليا، جامعة اسيوط.

٦. احمد قاسم مفتن، التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق رؤى سياسية، مؤسسو فريدريش ايربت، عمان، ٢٠٢٠.

٧. اسلام فوزي، الابعاد الاجتماعية والقانونية للإشاعة (تحليل سوسيولوجي)، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد٦٥، العدد٢، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.، الجيزة، ٢٠١٩.

٨. أشرف طه ابراهيم ٢٠٠٣، دور الشرطة في مجال تنمية الوعي الامني لدى الجماهير، كلية الدراسات العليا، اكاديمية الشرطة، مصر.

٩. أيمن احمد محمد، ورقة سياسات الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣.

١٠. بوكحيل عبد الرحيم وبوزنيه عبد الرحمان، عولمة التهديدات الأمنية غير التقليدية وباء كورونا نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ٢٠٢١- ٢٠٢٢.

١١. جوردن البورت (١٨٩٧- ١٩٦٧): عالم نفسي واجتماعي، من الرواد الاوائل الذين ساهموا في توضيح سمات الشخصية، له نظرية حملت اسم نظرية السمات، التي تشدد على ان سمات الانسان ونزعاته تؤثر على شكل السلوك وتلونه سيما السمات المشتركة لأنه يتشارك بها مع الافراد في مجتمع معين. ينظر: بن نوي ياسر وزغمار أشرف، السمات الشخصية وعلاقتها بدافعية الانجاز الرياضي لدى لا عبي كرة القدم، جامعة العربي بين مهيدي، ام البواقي، ٢٠١٤- ٢٠١٥.

١٢.حاتم راشد علي، مؤشرات مخاطر الحياة وانعكاساتها الاجتماعية في العراق بالاستناد الى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، مجلة اوروك، جامعة المثنى، العدد الثاني، المجلد العاشر، ٢٠١٧.

١٣.حيدر زاير العامري، التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد٦٦، الجزء الاول، جامعة الكوفة، الكوفة، ٢٠٢٢.

١٤.خالد كاظم ابو دوح، التهديدات الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٢٢.

١٥.دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ رؤية لمبادئ العمل وآليات التفعيل، المجلة الدولية والسياسية العراقية، العدد٢٣، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠١٣.

١٦.رضا عيد حمودة اكحيل، الشائعات في المواقع الاخبارية الاردنية وتأثيرها في نشر الاخبار من وجهة نظر الصحفيين الاردنيين، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٥.

١٧.سعاد محمد السويدي واحمد فلاح العموش، استخدام الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها في الأمن المجتمعي من وجهة نظر الشباب الجامعي في مجتمع الامارات، مجلة الآداب، المجلد ١، العدد١٤١، ٢٠٢٢.

١٨.سليم كاطع علي، تحديات وآليات تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٣٩، السنة التاسعة، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢١.

١٩.صبحي قنصوة وآخرون، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وانعكاساتها على دول مجموعة الخمس بالساحل الافريقي، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد ٤٥، العدد ٤، الجزء الأول، ٢٠٢٣.

٢٠.صفاء عباس عبد العزيز إبراهيم، الإشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، مجلة البحث العلمي في الآداب، الجزء٨ ، العدد ٢٠، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، الخرطوم، ٢٠١٩.

٢١.ضحى خضر سبيه، ماهية الأمن السيبراني، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣.

٢٢.عبد الله بن عبد المحسن التركي، جريدة الجزيرة، العدد ١٢٩٤٤، ٢٠٠٨/٣/٧م، ٢٩، صفر،١٤٢٩هـ، http://search.al-jazirah.com.sa/2008jaz/mar/7/is1.htm

٢٣.عديم هوصان الحارثي، أثر الإشاعة على أمن المجتمع، صحيفة الرياض، العدد ١٣٥٤٨، ٢٨ تموز ٢٠٠٥.

٢٤.عفاف أحمد هاشم، دراسة حول الأمن في المدن الكبرى، ٢٠٠٠، ص٢٥.

٢٥.فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل.

٢٦.فوزي آيت أعمر مزبان، دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية الايجابية عن المؤسسة الامنية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ١١، العدد٣، ٢٠١٩.

٢٧.فولفاغنغ بيكو، مواجهة التهديدات في عالم مرقمن على نحو متزايد، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، ٢٠٢٣.

٢٨.محمد عمارة، الإسلام والأمن المجتمعي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٩.مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد١، جامعة ديالى، ديالى، ٢٠١٩.

٣٠.مصطفى العوجي، الأمن المجتمعي، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٣م.

٣١.المعجم الوجيز ١٩٩٥: مجمع اللغة العربية، دار التحرير، مصر.

٣٢.مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الاصدار الأول، الامم المتحدة، فيينا، ٢٠٢١.

٣٣.ميليندا هولمز وآخرون، دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف وحماية الحقوق اهمية الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الأمني، شبكة العمل المدني الدولي لحقوق المرأة والسلام والأمن، الأمم المتحدة، نيو يورك، ٢٠١٧.

٣٤.نبيل رمزي إسكندر، الأمن المجتمعي وقضية الحرية، ١٩٨٨م.

٣٥.هاشم بن محمد الزهراني، الأمن مسؤولية الجميع رؤية مستقبلية، ٢٠٠٤ورقة عمل بحثية مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، من ٢/٢١-٢/٢٤ من عام ١٤٢٥هـ.